محكم

الفكر الإصلاحي في المغرب، ورهان الإصلاح السياسي والاجتماعي

الأستاذ والمناضل علّال الفاسي نموذجاً

إدريس جنداري

باحث مغربي

قسم الدين وقضايا المجتمع الراهنة

جميع الحقوق محفوظة © 2015

مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث

All rights reserved © 2015

Mominoun Without Borders

ملخص البحث:

يتناول البحث بالدراسة والتحليل نشأة الفكر الإصلاحي في العالم العربي وتطوّره، إبّان مرحلة القرن التاسع عشر، وذلك من خلال تقديم التجربة المغربية كنموذج، مع تخصيص البحث للمفكر والمناضل علّال الفاسي الذي يحضر باعتباره أيقونة دالة ضمن مسار الفكر الإصلاحي في المغرب.

تمّ الكشف، في البداية، عن النزوعات المقاصدية لفكر علّال الفاسي، هذه النزوعات التي ساهمت في توجيه فكره في الاتجاه التقدمي، وذلك في تعارض واضح مع الرجعية النصيّة التي وظفت النص الديني لكبح حركة التقدّم في المجتمع والسياسة والفكر والاقتصاد.

ركّز البحث على مجالين بحثيين يحضران بقوة في مشروع علّال الفاسي الفكري:

- من جهة تمّ التركيز على المجال الاجتماعي، حيث وجّه علّال الفاسي تفكيره ونضاله لمواجهة جميع أشكال الظلم الاجتماعي التي تعبّر عنها الفوارق الطبقية المهولة بين الفئات، كما تعبّر عنها الأنانية الاجتماعية التي تقتل روح التكافل والتضامن.

- ومن جهة ثانية تمّ التركيز على المستوى السياسي، حيث كان علّال الفاسي واضحاً في مطالبه الديمقراطية، موظفاً في ذلك مفاهيم الفكر السياسي الحديث، سواء في تناوله لمبحث التشريع أو في تناوله لمبحث السيادة.

1– الفكر الإصلاحي في المغرب.. ما بين الليبرالية المحافظة والسلفية المنفتحة

1-1- الليبرالية المحافظة

أسّس المشروع الليبرالي الغربي لطفرات مهمّة في التاريخ الإنساني، بدءاً بالبنيات الفكرية التي تطورت محدثة قطيعة مع التفكير السحري، ومروراً بالنظرية السياسية التي نقلت الدولة من طابعها الإقطاعي إلى دولة تقوم على أساس الحرية والمساواة والتداول السلمي على السلطة، وكذلك التطور الذي عرفه الفكر الاقتصادي الذي عمل على استثمار الخيرات المادية للطبيعة والخيرات الرمزية للإنسان، لتشييد فلسفة اقتصادية جديدة تقوم على أساس إشباع الحاجيات الإنسانية.

وإذا كان المشروع الليبرالي الغربي قد حقق كلّ هذه الطفرات، فإنّ النخبة المثقفة العربية التي تعرّفت على هذه الإنجازات التاريخية، ستعمل على نقل صدى هذا المشروع إلى الفكر العربي. وقد حضرت الرحلات وكذلك البعثات الطلابية باعتبارها الجسر الواصل بين الغرب والعالم العربي، سواء عبر معايشة اللحظة ومحاولة التعبير عنها (رحلياً)، أو عبر نقل العلوم والمعارف ومحاولة زرعها في التربة العربية على يد نخبة من طلبة البعثات.

وقد عبّرت المرجعية الليبرالية في الفكر العربي عن نفسها من خلال الترويج لمفهوم مركزي، يستمد قوته من المستجدات الطارئة على المستوى الفكري والسياسي، وهو مفهوم التحديث الذي يحمل شحنة فكرية وسياسية تجعله مرتبطاً بالراهن، مقابل مفهوم آخر روّجت له المرجعية السلفية، هو مفهوم الاجتهاد الذي هو "نظر في الفكر والشريعة بغية تقديم الحلول والأجوبة الشرعية على المستجدات التي تحدث في المجتمع الإسلامي". لكنّ التحديث هو على خلاف ذلك "يتعلق بالوجود الاجتماعي وما يرتبط به من أنماط الوجود السياسي والاقتصادي والقانوني والفكري...، كما أنّه يتعلق بما يحصل من الوعي من النظر في تلك الأنماط المختلفة من الوجود في صلتها بالأحداث المستجدة والظاهرة في مستويات السياسة والاجتماع والاقتصاد."[1]

لقد حاولت النخبة (الليبرالية) العربية القيام بمراجعات في كلّ أنماط الراهن المختلفة، سواء ما تعلق منها بالوجود السياسي أو الاجتماعي أو الفكري...، وبما أنّ هذه النخبة قد جسّدت كلّ مظاهر التخلف في البُعد السياسي، من حيث التأثير السلبي الذي مارسه الاستبداد على الفكر العربي، فإنّ الخطاب التحديثي لديها انصبّ على النظرية السياسية، باعتبار أنّ التحديث السياسي سيكون له كبير الأثر على باقي المجالات الأخرى، سواء

[1]- سعيد بنسعيد العلوي، الاجتهاد والتحديث: دراسة في أصول الفكر السلفي في المغرب، سلسلة الفكر العربي المعاصر، نشر: مركز دراسات العالم الإسلامي، ع: 3، ص 15

المجال الفكري منها أو السياسي أو الاجتماعي أو الاقتصادي، ومن هذا المنظور يمكن أن نلحظ ثورة عارمة بعد الإصلاحات التي قام بها محمد علي في المشرق وجهاز المخزن في المغرب، بحيث بدأت تظهر نتائج الإصلاح السياسي جليّة في مختلف المجالات الأخرى.

وقد عبّرت المرجعية الليبرالية عن هذا الطموح إلى الإصلاح السياسي في المشرق العربي، من خلال مدّ دستوري، وعادة ما يتمّ إرجاع الحركة الدستورية إلى الخامس من أكتوبر 1798 إذ استدعى نابليون في هذا التاريخ جمعية عامّة (الديوان العام) مؤلفة من الأعيان المصريين بجانب العلماء والجنرالات الفرنسيين".[2] ويُعتبر هذا الحدث البداية الحقيقية لنهضة سياسية عرفها المشرق العربي وساهمت فيما بعد في التأسيس لمسار جديد من الإصلاحات التي عرفها النظام السياسي العربي عامة.

أمّا في المغرب فقد شكل مشروع دستور 1908، الذي كان امتداداً للبيعة المشروطة للسلطان عبد الحفيظ بديلاً للسلطان عبد العزيز، أهمّ حدث سياسي أعطى دفعة قويّة للحركة الدستورية الناشئة، باعتبارها مظهراً مهماً من مظاهر التأثير الذي مارسته الحداثة السياسية بعد هزيمتي إيسلي وتطوان. وقد فرضت البيعة على السلطان شروطاً سياسية، ويتعلق الأمر بما يلي:

* استرجاع الأراضي والأقاليم الضائعة.

* تحرير المدن المحتلة.

* رفض كلّ تدخل أجنبي في شؤون البلاد.

* إلغاء ضريبة المكوس.

* تقوية المؤسسات الإسلامية بتشجيع التعليم.

* ضمان استقلالية القضاة ضد تطاولات القوّاد والعمال.[3]

وقد كان للأفكار الليبرالية التي اخترقت الفكر المغربي أثر كبير على إنجاح منظومة الإصلاح، حيث عرف جانبٌ من الفكر المغربي الإصلاحي إبّان هذه النهضة بعض بوادر الليبرالية وبعض التأثيرات

[2]- محمد المدني، حول المسألة الدستورية، مجلة أبحاث، ع: 6 خريف 1984

[3]- محمد المدني، حول المسألة الدستورية، مجلة أبحاث، ع: 6 خريف 1984، ص 9

الأنوارية.[4] وقد عبّرت هذه التأثيرات الليبرالية عن نفسها من خلال الأطروحات الفكرية والاجتماعية والسياسية الجديدة، التي بدأت تصوغها النخبة المغربية المثقفة.

1-2- السلفية المنفتحة

كان للمرجعة السلفية الأثر الكبير في التأسيس للنهضة العربية، وذلك واضح من خلال الأسئلة التأسيسية التي طرحتها على المرحلة، وهي في العمق أسئلة فكرية توجيهية تعمل على توجيه بوصلة النهضة في الاتجاه الصحيح. لقد عاش الفكر العربي، إبّان القرون الأولى للحضارة العربية الإسلامية، أزهى عصوره على الإطلاق، فقد نجحت التجربة واخترقت كلّ ربوع العالم، عبر استراتيجية الفتوحات التي استطاع عبرها العرب تخطّي حدودهم الجغرافية واختراق جميع جهات العالم، من آسيا إلى إفريقيا إلى أوروبا. وقد ظلّ صدى هذا النجاح يتردّد قروناً طويلة لدى النخبة المثقفة باعتباره النموذج الأمثل، لا يمكن للعرب المسلمين أن يواصلوا طريقهم بعيداً عنه.

لذلك، فإنّ نشوة هذا النجاح ظلت تراود روّاد عصر النهضة، وهم يبحثون في سبل الخروج من الركود الحضاري الذي عاشه الفكر العربي خلال هذه المرحلة، مردّدين أنّه لا صلاح لحال هذه الأمّة إلا بما صلح به حال سلفها، "وما دام تخلف المسلمين يرجع إلى تضارب الأهواء والفوضى والخروج عن النظام، فإنّ العودة إلى ما صلح به السلف هو المسلك القويم لاستعادة النظام".[5]

وقد تبنّى التيار السلفي هذه الرؤية وحاول من خلالها تأسيس تجربة جديدة، قوامها تنقية الفكر العربي من الشوائب التي علقت به، وذلك عبر الرجوع إلى العصر الذهبي لهذا الفكر باستلهام مقوماته الحضارية. لكنّ هذه العودة لا تحمل في طياتها طابعاً نكوصياً، كما قد يبدو، ولكنّها عودة مبدعة لا تفارق الواقع بل تنطلق منه بحثاً عن حلول لركوده. ولعل هذا هو ما يؤكده الأستاذ سعيد بنسعيد العلوي حين يذهب إلى أنّ الفكر السلفي حاول أن يقدّم الأجوبة، وسعى إلى إعادة فتح باب الاجتهاد بعد أن استمرّ غلقه قروناً عديدة، سعى الفكر السلفي إلى قراءة الواقع الذي عبّر عنه في المراحل الأولى من النشأة الحديثة بالانحطاط والتأخّر.[6]

---

[4]- محمد عابد الجابري، تطور الأنتلجنسيا المغربية، ضمن كتاب: الأنتلجنسيا في المغرب العربي، مجموعة بإشراف: د. عبد القادر جغلول، دار الحداثة، بيروت، 1984 ص 17

[5]- نور الدين أفاية، أسئلة النهضة في المغرب، منشورات الزمن، الكتاب 15 يونيو 2000، ص 77

[6]- سعيد بنسعيد العلوي، الاجتهاد والتحديث: دراسة في أصول الفكر السلفي في المغرب، سلسلة الفكر العربي المعاصر، نشر: مركز دراسات العالم الإسلامي، ع: 3، ص 19

وقد ارتبط الفكر السلفي في المغرب بتيار فكري وسياسي كبير، ساهم في التحرير الثقافي والسياسي، هو الحركة الوطنية التي ارتكزت على مقومات الفكر السلفي لإنتاج خطاب متماسك يوظف الهويّة والدين كأسلحة لمواجهة المستعمر. ومن هنا كانت الخصوصية التي ميّزت الفكر السلفي في بلاد المغرب، هي ذلك التداخل ما بين السلفية كتيار فكري، وبين الحركة الوطنية كتيار سياسي، وهذا ما يؤكده الأستاذ سعيد بنسعيد العلوي حين يوضح: قد يكون من المفيد أن نمهّد للحديث عن الفكر السلفي في المغرب بإشارة وجيزة إلى الصلة بين السلفية وبين الحركة الوطنية.[7]

ولعل هذا التداخل هو الذي أعطى للمرجعية السلفية قيمة مضافة في المغرب كصوت قوي يدعو إلى التحرر والنهوض، ويربط المغاربة بتراثهم العربي الإسلامي، الذي يجسّد كلّ هذه القيم النبيلة، خلافاً للدعوات الكولونيالية التي حاولت تقديم هذا التراث في شكل عوائق تحدّ من تقدم الشعب المغربي، ولذلك كانت الدعوة إلى التخلص منه.

وكنتيجة لهذا التداخل بين الفكري والسياسي من جهة، وبين التنظير والممارسة من جهة أخرى، فقد استطاع الفكر السلفي في المغرب ضخّ دماء جديدة في شرايين الثقافة المغربية، الشيء الذي ساعده على ترسيخ مبادئه الكبرى كأسس فكرية متينة استطاعت تحصين الذات المغربية ضدّ الهيمنة الثقافية الكولونيالية، التي كان هدفها الأساس استئصال المغاربة من تربتهم الحضارية والزجّ بهم كعبيد ضمن منظومة رأسمالية متوحشة تعتمد منهج الاستلاب كمدخل للسيطرة على الذات والجماعة. وقد عبّر الأستاذ علال الفاسي عن هذا النجاح الباهر للفكر السلفي في المغرب بقوله: إنّ الأسلوب الذي سلكته السلفية والوطنية معاً في المغرب أدّى إلى نجاح للسلفية لم تستطع أن تحظى به في بلد عبده والأفغاني.[8]

وإذا كانت السلفية المغربية جزءاً لا يتجزأ من تيار سلفي كبير ظهر وتنامى في جميع أقطار العالم العربي/ الإسلامي، فإنّ هذا الارتباط لا يلغي خصوصية السلفية المغربية التي امتلكت أسئلتها الخاصة النابعة من لبّ الممارسة الفكرية والسياسية في المغرب. ولعل هذا هو ما يؤكده الكثير من الباحثين المغاربة الذين اهتمّوا بالمرحلة وكشفوا عن أسئلتها، وعلى قائمة هؤلاء نجد الأستاذ سعيد بنسعيد العلوي، الذي لا ينفي أنّ السلفية المغربية جزء لا يتجزأ من تيار سلفي كبير عرفه الفكر العربي/ الإسلامي لكنه يؤكد في الآن نفسه أنّ السلفية المغربية تمتلك أسئلتها الخاصة النابعة من انشغالات الراهن المغربي الذي ولدها، ولذلك فهي تجد تبريراتها وتفسيراتها في معطيات السياسة والاجتماع والتاريخ. ويعتمد الأستاذ مجموعة من المعطيات

[7]- سعيد بنسعيد العلوي، مرجع سابق، ص 125

[8]- علال الفاسي، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، دار الطباعة المغربية، تطوان، ص 134

التاريخية، منها أنّ كتابات السلفيين المغاربة "تشي بقدرة جيدة على ممارسة الاجتهاد الفقهي في قضايا تتعلق بالحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المعاصرة في المغرب، فهي قد كتبت في تجاوب وتفاعل مع صور هذه الحياة كلها".[9]

وقد كان تجاوب الفكر السلفي في المغرب وتفاعله مع معطيات السياسة والاجتماع والاقتصاد نتيجة مباشرة للانفتاح الذي تحقق على الضفة الشمالية، ولذلك فقد طعّم بلمسات ليبرالية، وقد ساهم في ذلك إلى حد كبير التأثير الذي مارسته الرحلات السفارية إلى أوروبا بالإضافة إلى التفاعل المباشر مع الثقافة الأوربية في المغرب، وكلها عوامل ساعدت النخبة المغربية، بشكل خاص، في التعرف على أحوال الآخر.

وهكذا يبدو أنّ المرجعية السلفية في المغرب كانت دافعاً قوياً للفكر المغربي للتحرر من جميع القيود التي عرقلت مسيرته، سواء أكانت فكرية أم سياسية. وهذا فتح الباب واسعاً أمام خروج النخبة المثقفة عن صمتها والدخول في ممارسة التجديد على المستوى الديني، الشيء الذي سيمهّد الطريق لممارسة التحديث، فيما بعد، على المستويات الفكرية والسياسية والاجتماعية.

2– الفكر الإصلاحي في المغرب ورهان الإصلاح السياسي والاجتماعي

ـ من الانحطاط إلى النهضة، معيقات الانتقال

إذا كان العالم العربي/الإسلامي قد دخل في مسار الانحطاط، ابتداء من القرن الخامس عشر الميلادي، فإنّ مرحلة القرن التاسع عشر كانت مرحلة يقظة شاملة استطاعت أن تبلور جواباً حقيقياً عن التحدي الذي فرضه الاستعمار الغربي، وذلك عبر العودة إلى الذات لمحاولة إصلاح أعطابها السياسية والاجتماعية والاقتصادية، هذه الأعطاب التي ساهمت في تكريس وضعية التأخر التاريخي للأمّة. ولا يمكن أن نتحدث عن هذه المرحلة من دون استحضار التيار الإصلاحي الذي يعتبر المحرك الأساسي لعجلة التحول، وذلك في علاقة بالمجهودات الفكرية والسياسية الجبّارة التي بذلها رموزه، سواء في علاقة بالنزعة الليبرالية أو في علاقة بالنزعة السلفية. فقد تميّز الإصلاحيون، بمختلف مشاربهم الفكرية وقناعاتهم السياسية، بميزة الروح القومية والوطنية التي استطاعت أن تشحن النزعة السلفية بشحنة من الانفتاح، كما استطاعت أن تشحن النزعة الليبرالية بشحنة من المحافظة.

[9]- سعيد بنسعيد العلوي، مرجع سابق، ص 25

وفي المغرب، تشكل التيار الإصلاحي في علاقة بالمشرق، رغم ما تميّز به من بعض الخصوصية التي فرضتها الذاتية المغربية، وكان بذلك قوة تحريرية ضاربة استطاعت أن تقلب الأوضاع السائدة، وأن تحوّل المغرب من دولة متهالكة يتفاوض عليها دهاقنة الاستعمار إلى دولة ثائرة ومنفجرة في وجه الآلة الاستعمارية. وعندما نستحضر هذا التحول الجذري، فإنما لنؤكد على المجهودات الجبّارة التي بذلها رموز الحركة الوطنية الذين جسّدوا قوة الفكر الإصلاحي المغربي على مستوى التفكير وكذلك على مستوى الممارسة والنضال، ونحن إذ نختار الحديث عن واحد من هذه النخبة العالمة والمناضلة فإنما لضرورة منهجية فقط، لأنّ كلّ واحد من هذه النخبة بقيمة وطن بكامله، ولا فرق بين ليبرالي النزعة أو سلفيّها، لأنّ الليبرالية والسلفية معاً اتخذتا ملامح وطنية/قومية، ولم تكن تيارات فكرية وسياسية لقيطة تتجرّأ على المقومات الحضارية للأمّة، وتقايض المصالح العليا للوطن بمصالحها الشوفينية الضيقة.

3– التيار السلفي في المغرب وسؤال الإصلاح – الأستاذ علّال الفاسي مفكّراً ومصلحاً سياسياً

3-1- ملامح من شخصية الأستاذ والمناضل علّال الفاسي

كلما أثير الحديث عن الحركة الوطنية في المغرب، وعن حزب الاستقلال بالذات، يحضر اسم وطني كبير من عيار الأستاذ والمناضل (علّال الفاسي) صاحب الأبيات الخالدة التي ترسم ملامح شخصية فذّة في تاريخ المغرب الحديث:

أبعد مرور الخمس عشرة ألعب ... وألهو بلذات الحياة وأطرب؟
ولي نظر عالٍ ونفس أبيّة ... مقاماً على هام المجرّة تطلب
وعندي آمال أريد بلوغها ... تضيع إذا لاعبت دهري وتذهب
ولي أمّة منكودة الحظ لم تجد ... سبيلاً إلى العيش الذي تتطلّب
قضيت عليها زهو عمري تحسّراً ... فما ساغ لي طعم ولا لذّ مشرب
سيعرفني قومي إذا جدّ جدّهم ... كما عرفوني اليوم إذ قمت أخطب

لقد تجاوز الأستاذ علّال الفاسي وظيفته شاعراً، وهو ينظم هذه الأبيات الخالدة، لتتسلل خفية شخصيته الحقيقية التي ترتبط أكثر بمجال التفكير والنضال، وهي الوظيفة التي ميّزت مسار الأستاذ سواء في مواجهة الحركة الاستعمارية، إبّان الاحتلال، أو في مواجهة المعيقات السياسية والاجتماعية، التي كانت تعرقل المشروع الديمقراطي الوطني بعد حصول المغرب على الاستقلال.

3-2- على المستوى السياسي/النضالي

يُعتبر الأستاذ علّال الفاسي (1910-1974) من أهمّ الرموز الفكرية والسياسية في المغرب الحديث، وقد ساهم تكوينه الديني والثقافي، بعد سنوات من الدراسة بجامعة القرويين، في تطوير حسّه الوطني وتأسيس وعيه السياسي. لقد دشّن الأستاذ علّال الفاسي مساره النضالي في وقت مبكر من حياته، فقد تزعم سنة 1926 حركة الدفاع عن ماء فاس، ومقاومة المحاولات الاستعمارية التي استهدفت نزع أراضي الفلاحين. كما تطوّع، بتوجيه من كتلة العمل الوطنيّ، لإلقاء دروس شعبية ذات بعد وطني بجامعة القرويين سنة 1932، وكان بذلك من الوجوه الثقافية والسياسية التي نظّمت مقاومة تردّ على سياسة الظهير البربري الصادر سنة 1930، وقد أسّس للغاية نفسها مجلة شهرية سريّة اسمها "أم البنين".[10]

لقد كان الأستاذ علّال الفاسي رمزاً لنخبة الشبيبة الحضرية المتسيسة والحاملة لوعي وطني، استطاع أن يخترق معظم فئات الشعب المغربي، بل وصل إلى داخل الأوساط السياسية والثقافية الفرنسية، وولّد تناقضات حادة داخل المجتمع السياسي الفرنسي والأنتلجنسيا الفرنسية. وقد كانت مراحل تطور التجربة السياسية لعلال الفاسي متعددة ومتنوعة، نختصرها في منعطفين تاريخيين كبيرين تفاعلت فيهما تجربة هذا المفكر والسياسي المغربي مع تجربة الحركة الوطنية.[11]

- المنعطف الأول، هو تقديم "مطالب الشعب المغربي" في نوفمبر 1934، والمعروف أيضاً "بدفتر الإصلاحات المغربية"، الذي يصفه علّال الفاسي بأنه اشتمل على هندسة سياسية في عرض مطالب الشعب المغربي. وقد كان من النتائج السياسية لهذا الحدث أن طالبت الحركة الوطنية ببرنامج إصلاحات مستعجلة سنة 1936، ممّا أدى إلى حدّة المواجهة بين السلطات الاستعمارية والحركة الوطنية، واعتقال زعمائها الثلاثة سنة 1936 بالبيضاء (علّال الفاسي، وأحمد بلا فريج، ومحمد حسن الوزاني)، ليصبح الأستاذ علال الفاسي رئيساً لكتلة العمل الوطني في السنة نفسها، ويعتقل بعد ذلك ويُنفى سنة 1937 إلى الغابون ثم الكونغو لسنوات عديدة.

- أمّا المنعطف الثاني، فقد ارتبط بتقديم عريضة المطالبة باستقلال المغرب في 11 يناير 1944، والإعلان عن تأسيس حزب الاستقلال، حيث سيستأنف نشاطه السياسي بعد عودته سنة 1946 من المنفى والسماح له بالدخول إلى المغرب، فكان زعيماً لحزب الاستقلال وفاعلاً أساسياً في تشجيع الحركات النقابية.

---

[10]- محمد شكري سلام، المثقف السلفي وإشكالية الإصلاح الاجتماعي، عالم الفكر، المجلد التاسع والعشرون، العدد الأول.

[11]- المرجع نفسه.

3-3- على المستوى الفكري/التنظيري

وبالإضافة إلى الجانب السياسي والنضالي في شخصية الأستاذ علّال الفاسي، فإنّ هناك الجانب الفكري الذي ميّزه بين نخبة الحركة الوطنية، فهو لم يكتفِ بالنضال بل تجاوز ذلك إلى مستوى التنظير. وقد ارتبط مساره الفكري بالتيار السلفي، وذلك نتيجة تداخل عاملين أساسيين:

ـ العامل الأول ذاتي، يرتبط بتكوينه الديني/الفقهي في جامعة القرويين التي تخرج فيها ودرّس فيها كذلك، وهو بذلك يعتبر من نخبة القرويين التي ساهمت في تحقيق الإشعاع العلمي للمغرب إلى جانب نخبة الأزهر في مصر ونخبة الزيتونة في تونس.

ـ العامل الثاني موضوعي، يرتبط بالدينامية الكبيرة التي عرفها التيار السلفي في المشرق، في علاقة برموزه الفكرية الرائدة (محمد عبده، وجمال الدين الأفغاني وعلي عبد الرازق...)، ولم يكن المغرب في منأى عن هذه الحركية، بل تسرّبت الأفكار السلفية إلى المشهد الثقافي المغربي، وتغلغلت في أوساط النخبة الدينية بشكل خاص.

وكنتيجة مباشرة لتداخل العاملين معاً، فقد ارتبط اسم الأستاذ علّال الفاسي بالتيّار السلفي في المغرب، وهذا ما كانت تعبّر عنه كتاباته الفكرية المتشبعة بروح الثقافة الإسلامية، وكذلك تعبّر عنه مواقفه الوطنية التي ساهمت، إلى حد كبير، في إفشال خطة الاستتباع الحضاري التي كان يمارسها الاستعمار الفرنسي على المغرب.

لكن، ونحن نؤكد على النزوع السلفي في شخصية الأستاذ علّال الفاسي، فإننا لا نقصد بذلك السلفية النصيّة المنغلقة، التي كان المذهب الوهابي ناطقها الرسمي، وإنّما على العكس من ذلك كانت سلفية الأستاذ علال الفاسي منفتحة على واجهتين ساهمتا معاً في إخصابها، وربطها بأسئلة العصر بدل الذوبان في متاهات الماضي:

ـ على الواجهة الأولى: كانت سلفية الأستاذ علّال الفاسي مقاصدية النزعة، بما يعنيه ذلك من إيمان بالعقل والاجتهاد في قراءة النص الديني، وهو يؤكد ذلك بوضوح في كتابه الرائد (مقاصد الشريعة الإسلامية

ومكارمها) بقوله: "اعتنى العلماء بتجلية مقاصد الشريعة إيماناً منهم بأنّ الديانة الإسلامية مبنية على العقل وعلى النظر".[12]

ـ على الواجهة الثانية: كانت سلفية الأستاذ علّال الفاسي منفتحة على التطور الفكري والعلمي الحديث، وهذا ما عبّر عنه بـ "السلفية الجديدة" وهي، في اعتباره، مزيج من الليبرالية والسلفية معاً.[13] وفي علاقة بهذا الانفتاح الفكري، كان الأستاذ علال الفاسي يسعى إلى بلورة المشروع الإصلاحي النهضوي في المغرب، باعتبار أنّ هذا المشروع كان في الأساس جواباً على التحدي الغربي الذي فرض توازنات سياسية وفكرية واجتماعية جديدة على العالم العربي/الإسلامي. ولم يكن المغرب استثناء في هذا المجال بل إنّ الاكتساح الغربي أخرجه من حالة الاستقرار السياسي، وعرّض السيادة الوطنية لاختبار حقيقي عبّر خلاله المغرب عن فشل ذريع في المواجهة.

وإذا كان الفكر الإصلاحي في المشرق العربي، وخصوصاً في جانبه السلفي، قد فطن مبكراً إلى التحديات التي تفرضها الحداثة الغربية، وبذلك تجند لمحاولة توطينها مع الاحتراز من طابعها الهيمني الاستتباعي، فإنّ التيار السلفي في المغرب لم يشذّ عن هذه القاعدة، بل حاول رموز الحركة السلفية تحقيق توازن فكري بين متطلبات المحافظة على الهويّة الحضارية العربية/الإسلامية للمغرب، وبين متطلبات الانفتاح على الروح العلمية والفكرية الجديدة التي أسّست لها الحداثة الغربية.

4– المشروع الفكري للأستاذ علّال الفاسي

ـ الفكر المقاصدي في خدمة الإصلاح السياسي والاجتماعي

جمع الأستاذ علّال الفاسي في شخصيته بين المفكر والمناضل، فعلى مستوى التفكير كان سلفي النزوع، وعلى مستوى النضال كان وطنياً مصلحاً. كما أنّ انتماءه لمرحلتين مختلفتين من تاريخ المغرب الحديث كان له كبير الأثر على شخصيته الفكرية وكذلك النضالية، فإذا كان نضاله خلال المرحلة الاستعمارية خارجياً من أجل تحقيق الاستقلال، فإنّ نضاله بعد جلاء الاستعمار كان داخلياً من أجل ترسيخ التحديث السياسي والاجتماعي.

لقد كان الأستاذ علّال الفاسي، سواء على مستوى التفكير أو على مستوى الممارسة، يسعى إلى تأصيل القضايا السياسية والاجتماعية مع الانفتاح الواعي على تجارب الأمم الأخرى. ولعل ذلك يعود بالضرورة إلى

[12]ـ علّال الفاسي، مقاصد الشريعة الإسلامية ومكارمها، دار الغرب الإسلامي، ط: 5، 1993، ص 7

[13]ـ سعيد بنسعيد العلوي، الاجتهاد والتحديث: دراسة في أصول الفكر السلفي في المغرب، سلسلة الفكر العربي المعاصر، نشر: مركز دراسات العالم الإسلامي، ع: 3، ص 21

طبيعة ثقافته الدينية التي لم تكن سلفية نصية بل كانت ثقافة أصولية (علم أصول الفقه)، تستند في التفكير والممارسة على مقاصد الشريعة الإسلامية.

واعتماداً على روح التفكير المقاصدي، تحكم العقل والنظر في اجتهادات الأستاذ، التي كانت تنطلق من عقلية منفتحة تؤمن بروح الدين الإسلامي العقلانية والتقدمية، وتسعى إلى تجاوز القراءة النصّية المنغلقة التي كرّسها التيار السلفي النصّي (الوهابي منه على الخصوص). وهذا يؤكد أنّ النخبة الإصلاحية السلفية في المغرب كانت تتفاعل مع سلفية عبده والأفغاني، بينما تنظر بالكثير من الريبة إلى سلفية محمد بن عبد الوهاب، ولا تعتبرها قادرة على التفاعل مع الثقافة المغربية، وذلك نظراً للإرث الفكري والروحي الأندلسي الذي رسّخ قوة خارقة على الاجتهاد في الدين بحثاً عن أجوبة للأسئلة التي تثار، وهي غالباً أسئلة تختلف جوهرياً عن تلك التي يمكن أن يثيرها المذهب الوهابي.

لقد كان هذا الوضع الفكري يعبّر بقوة عن التداخل الحاصل بين النزوعات التحديثية ذات الطابع الليبرالي، وبين النزوعات التأصيلية ذات الطابع السلفي، حيث تداخل مفهوم الاجتهاد بمفهوم التحديث في الفكر المغربي الإصلاحي من دون أن يحصل أي تعارض بين المرجعيتين. ولعلّ هذا التوجه نفسه هو الذي قاد فقهاء المغرب، في مناهضتهم للتيار السلفي الوهابي المنغلق، حيث يؤكد الأستاذ سعيد بنسعيد العلوي، اعتماداً على مجموعة من المصادر التاريخية، أنّ المغرب لم يتلقَ الدعوة الوهابية بقبول حسن، سواء تعلق الأمر بالموقف الرسمي أو تعلق الأمر ببعض العلماء أو تعلق الأمر بالأوساط الشعبية".[14]

ويحضر هذا التداخل بشكل جليّ من خلال تعبير الأستاذ عن انشغاله الواضح بإشكالية التخلف التي يعاني منها المجتمع المغربي، وهو بنزوعاته الفكرية السلفية يحاول بطريقته الخاصة مقاربة هذه الإشكالية عبر توظيف الدين كسلطة رمزية لتغيير الأوضاع السائدة. ولذلك نجده يؤكد بعقل المفكر المنفتح وبروح المناضل الواثق: "المقصد العام للشريعة الإسلامية هو عمارة الأرض وحفظ نظام التعايش فيها، واستمرار صلاحها بصلاح المستخلفين فيها، وقيامهم بما كلفوا به من عدل واستقامة، ومن صلاح في العقل وفي العمل، وإصلاح في الأرض واستنباط لخيراتها وتدبير لمنافع الجميع".[15]

ولعل هذا المنهج المقاصدي هو الذي قاد الأستاذ علّال الفاسي، مفكراً ومناضلاً، إلى توسيع مفهوم العبادة ليشمل كلّ شؤون الحياة المادية منها والروحية، فهو يؤكد دائماً أنّ "العبادة (في الإسلام) لا تعني

[14]- المرجع نفسه، ص 23

[15]- علّال الفاسي، مقاصد الشريعة الإسلامية ومكارمها، مرجع سابق، ص ص 45-46

الانقطاع عن العمل والتجرد عن الدنيا. فإنّ الإنسان ما خلق ليعبد إلا في هذه الأرض وعليها، فهو مسؤول عن كل ما يقع منه ممّا يتنافى مع رسالته في تعمير الأرض ونشر الحكم الإلهي عليها طبقاً لنواميس الله ومقاصده الشرعية".[16]

هكذا استطاع الأستاذ علّال الفاسي بنزعته المقاصدية تحويل السلفية من قراءة نصيّة جامدة للنص الديني، بهدف المحافظة على وضعية الجمود والرجعية، إلى قراءة منفتحة ومتميزة بقدر كبير من الروح التقدمية، هذه الروح المتشبعة بقيم الدين الإسلامي والوطنية الخالصة. ولهذا نجد انشغالات الأستاذ علال الفاسي تتجاوز الجدال العقيم حول قضايا فقهية هامشية، لتنخرط في لبّ الصراع السياسي والاجتماعي، وكأنّه كان بذلك يجسّد بشكل عملي تلك الرؤية النافذة لشيخ المقاصديين الإمام الشاطبي في موافقاته، حينما يؤكد: "إنّ استقراءنا لأحكام الله تعالى ولجزئيّات تشريعه جعلنا نقتنع، لا محالة، بمراعاة الله لمصالح عباده لوجود هذه المصالح بارزة في كثير من الآيات القرآنية"،[17] وهذا ما يفسّره الأستاذ أحمد الريسوني بقوله: "مقاصد الشريعة هي الغايات التي وضعت الشريعة لأجل تحقيقها لمصلحة العباد".[18]

لقد انشغل الأستاذ علّال الفاسي بقضايا وطنه وأمّته أيّما انشغال، وكانت إشكالية التأخر التاريخي التي تطبع جميع مجالات الحياة العامة والخاصة، هي الموجّه له في التفكير وفي الممارسة، ويحسب له أنّه استثمر مهاراته الاجتهادية في قراءة النص الديني لمعالجة هذه الإشكالية المتشابكة في مداخلها. فهو لم ينطلق، بشكل دوغمائي، من ذلك الجواب/المسلمة الذي ما زال يقود الفكر السلفي النصّي المنغلق، إلى حدود اليوم، باعتبار أنّ المخرج من التخلف يوجد في الماضي، بل على العكس من ذلك نجد الأستاذ علال الفاسي يفكر في إشكالية التأخّر من منطلقات واضحة، في علاقة بحركية التاريخ وتطوّر الأفكار، وهو في ذلك كان ينطلق من أرضية فكرية صلبة تجد قوتها في أصالة الفكر ووضوح الرؤية.

4-1- المسألة الاجتماعية في المغرب، وروح الفكر المقاصدي في مشروع الأستاذ علّال الفاسي

فكّر الاستاذ علّال الفاسي في المسألة الاجتماعيّة في المغرب، وناضل في سبيلها من منطلق توظيف الأداة الفكرية والنضالية للخروج من التخلف واللحاق بركب العصر المتطوّر، وذلك باعتبار أنّ هذه المسألة تُعدّ الأساس المتين الذي لا يستقيم البناء من دونه، ونقصد بناء المجتمع والدولة. يؤكد الأستاذ علال الفاسي: "لا

[16]- المرجع نفسه، ص 8

[17]- أبو إسحاق الشاطبي، الموافقات، تحقيق عبد الله دراز، ط: 2، 1975، ج: 2، ص 2

[18]- أحمد الريسوني، نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي، ط: 1، 1990، دار الأمان، الرباط، ص 7

يمكن لأمّة ما أن تنهض من وهدة السقوط التي وقعت فيها إلا إذا تدربت على أن تفكر اجتماعياً، وتعوّدت على ألا ترى في مسائل الأفراد أو الطبقات الأخرى شؤوناً بعيدة عنها أو غير عائدة إليها".[19] إنّ الخروج من السقوط والتخلف، حسب الأستاذ علال الفاسي، رهين بالتفكير في المسألة الاجتماعية باعتبارها اهتماماً بشؤون الأفراد والطبقات.

وعندما يعود الأستاذ علّال الفاسي إلى الواقع المغربي، يجد أنّ التفكير في المسألة الاجتماعية غائب بالتمام، وهذا ما يصرّح به: "لقد ألفنا نحن في بلادنا ألا نفكر في أحد، وألا نفكر في أمر بشر، كأنّ العالم كله محصور في وجودنا الخاص،[20] ولكي يعمّق الأستاذ علال الفاسي خطابه النقدي للواقع الاجتماعي المغربي، ينطلق من الواقع المعيش منتقداً هيمنة روح الأنانية على المجتمع المغربي، ننظر كلّ صباح فيما يعود لمعاشنا فلا يهمّنا إلا أن ننسق ألوان الطعام (..)، ونحن معرضون كلّ الإعراض عن التفكير بآلاف الجائعين والجائعات الذين لا يستطيعون أن يسدّوا رمقهم".[21] وبعد أن يعرض الأستاذ علال الفاسي لنماذج كثيرة تجتمع كلها عند غياب الروح الاجتماعية بما تعنيه من تكافل وتآزر، يصرخ في وجه هذا الواقع البائس بروح إنسانية طافحة بالمعاني: "متى يأتي ذلك اليوم الذي نأخذ فيه بأنفسنا على التفكير في غيرنا؟ ومتى نصبح قادرين على الإحساس بالألم الذي يحزّ في كبد من سوانا؟".[22]

وحتى لا نظنّ أنّ ما يكتبه الأستاذ علّال الفاسي لا يتجاوز أن يكون عواطف رخيصة لا تسمن ولا تغني من جوع، في ظلّ واقع يتميز بالظلم الاجتماعي والاستبداد السياسي، فإنّه يتدارك الأمر ويعبّر عن وعي سياسي عميق حينما يؤكد: "ولكن لا ينبغي أن نقف عند مجرد الألم، مكتفين بالإحساس الذي اعتدناه كلما رأينا منظراً مؤلماً أو مشهداً مرعباً، بل يجب أن نتجاوز الشعور إلى التفكير في الأشياء وأسبابها، يجب أن نبحث عن الجائع لماذا جاع؟ وما الذي يمنعه من أن يشبع؟ وما هي الوسائل التي يمكننا أن نعملها من أجل التخفيف عنه وتحسين حالته؟".[23]

وبعد أن يعبّر الأستاذ علّال الفاسي عن وعيه العميق بالعلاقة الجدلية بين الاجتماعي والسياسي، ينتقل لاقتراح الحلول الناجعة، وهي في نظره يجب أن تكون حلولاً معقلنة لا مجال فيها للعواطف كما لا مجال

[19]- علّال الفاسي، النقد الذاتي، المطبعة العالمية، القاهرة، ط: 1، 1952، ص 7
[20]- المرجع نفسه، ص 7
[21]- المرجع نفسه، ص 7
[22]- المرجع نفسه، ص 8
[23]- المرجع نفسه، ص 9

للارتجال، "وإذا فكرنا فلا يجب أن نظلّ محصورين فيما ورثته لنا الأجيال من عاطفة الصدقة الاختيارية اليسيرة، ولكنّ الأمر يتطلب منا أكثر من ذلك، يتطلب منا أن نفكر في أنّ هؤلاء البائسين ذوو حق مفروض على المجتمع، وأنّ واجبنا جميعاً أن نبحث لهم عن الوسائل التي يستطيعون بها حياة شريفة، يحسّون معها بأنهم يكسبون ما نكسب ويربحون كما نربح، وأنّه ليس لأحد عليهم فضل إلا فضل التعاون المتبادل والتضامن المشترك".[24]

لكن من يتحمّل مسؤولية هذا الوضع الاجتماعي البائس الذي تعانيه الفئات المحرومة؟ ومن يتحمّل مسؤولية البحث في الحلول الناجعة؟

يركّز الأستاذ علّال الفاسي على العقلية السائدة في المجتمع المغربي، التي تتّسم بالأنانية والذاتية المفرطة (غير الذاتية الليبرالية طبعاً) باعتبارها السبب الرئيس في غياب التكافل والعدالة الاجتماعية، لكنّه يركز كذلك على ما يسمّيه الطبقة البورجوازية، التي تخشى من كلّ جديد وتخاف من أيّ تفكير في أيّ تطور يطرأ عليها. ويعلّق الأستاذ: فإنّ هذه الطبقة قضت على نفسها بهذه الروح، وتكاد تقضي علينا جميعا إذا لم نتعلم كيف ننعتق من قيودها".[25]

إنّ الأستاذ علّال الفاسي، وهو يتكلم بضمير جماعة المتكلمين (نحن)، لا يريد أن يقصر المسؤولية على طرف دون غيره فيما يخصّ المسألة الاجتماعية، بل جميعنا نتحمل مسؤولية تغيير هذا الوضع الاجتماعي المتردّي. وهذا ما يعبّر عن شمولية التفكير عند الأستاذ علال الفاسي، باعتبار أنّ المنظور الإيديولوجي الضيق، الذي يفسّر الظاهرة الاجتماعية ويقدّم الحلول النهائية لها من منطلق أحادي، لا يمكنه أن ينجح في استيعاب الظاهرة استيعاباً جيداً فبالأحرى تقديم الحلول الناجعة لها.

والأستاذ علّال الفاسي على تمام الوعي بأنّ هذه المنهجية في التفكير والممارسة ليست سهلة الاستيعاب، ولذلك فإنّ الأمر يحتاج إلى ثورة حقيقية، "ثورة في التفكير تغيّر من عقليتنا وتعمل على تبديل ذهنيتنا، حتى نستطيع معالجة مشاكلنا وفقاً لما يقتضيه هذا العصر".[26] ويذهب الأستاذ علّال الفاسي بعيداً في

[24]- المرجع نفسه، ص 9
[25]- المرجع نفسه، ص 10
[26] - المرجع نفسه، ص 10

جرأته الفكرية محطّماً صنمية السلفية النصية "يجب أن نكيّف أنفسنا بحسب ما يقتضيه العدل والإحسان كما يفهمهما الإنسانيون في هذا العصر لا كما فهمهما أسلافنا في عصر الانحطاط الأخير".[27]

ينطلق الأستاذ علاّل الفاسي، في تفكيره ونضاله، من نزعة تقدمية واضحة، حيث يوظف قوته الاجتهادية في قراءة النص الديني للدفاع عن البسطاء والمحرومين، الذين تفرض عليهم قدرية عمياء من طرف الرجعية الفقهية التي تعتمد الدين كسلاح للمحافظة على الأمر الواقع عبر تزكية الفوارق الاجتماعية والاستبداد السياسي. ولذلك لا نجده يتردّد وهو يؤكد أنّه "ليس توقيف عمر بن الخطاب عقوبة السارق عام المجاعة، مع أنها منصوص عليها في القرآن، إلا لأنّ قصد الشارع معاقبة السارق لا الذي تفرض عليه الحاجة أن يظهر بمظهر السارق، لأنه إذا جاع الناس وكان عند غيرهم ما يزيد على حاجتهم أصبح من حقهم أن يأخذوه وأن يقاتلوه عليه".[28] إنّ الأستاذ، وهو يستثمر النص الديني للدفاع عن العدالة الاجتماعية، يستعيد الروح التقدميّة للدين الإسلامي، هذه الروح التي دعت صحابياً جليلاً مثل أبي ذر الغفاري إلى التصريح: "عجبت لمسلم لا يجد قوت يومه ولا يخرج على الناس شاهراً سيفه!".

لقد ساهمت الروح المقاصدية التي تخترق بنية التفكير لدى الأستاذ علاّل الفاسي في إضفاء طابع نضالي على المنظومة الفكرية السلفية، وذلك من خلال توظيف الخطاب الديني للدفاع عن الفئات الاجتماعية المستضعفة والمحرومة، باعتبار أنّ الناس متساوون في التمتع بظروف كريمة للحياة، من منظور مقاصدي يؤكد تكريم الله لخلقه، ومن ثمّ فإنّ الشريعة الإسلامية تعمل على ترجمة هذا التكريم باعتماد النص الصريح.

4-2- المسألة السياسية في المغرب، وروح الفكر المقاصدي في مشروع الأستاذ علاّل الفاسي

إذا كان الأستاذ علاّل الفاسي قد وظّف طاقته الاجتهادية في علاقة بالنص الديني، لبلورة مشروع اجتماعي واضح المعالم يقوم على أساس العدالة الاجتماعية والتضامن والمساواة في الحقوق... فإنّ اجتهاده لم يتوقف عند حدود المسألة الاجتماعية، بل تجاوزها إلى المسألة السياسية كذلك، باعتبار أنّ المسألتين معاً متداخلتان، في الأخير، فلا يمكن تحقيق العدالة الاجتماعية إلا ضمن نسق سياسي ديمقراطي وتشاركي يستند إلى الشرعية الشعبية كمعيار أوحد لقياس مستوى المشروعية السياسية للنظام السياسي. وفي تناول الأستاذ علاّل الفاسي للمسألة السياسية في المغرب، بشكل خاص، فإنه لا يشذّ عن القاعدة التي ينطلق منها دائماً لتأسيس رؤيته في الإصلاح، أقصد استثمار روح الفكر المقاصدي الذي يوجّه مشروعه الفكري في كلّ تمفصلاته، مع

[27]- المرجع نفسه، ص 10

[28]- علاّل الفاسي، مقاصد الشريعة الإسلامية ومكارمها، مرجع سابق، ص 56

التركيز كذلك على محاولة استثمار التجارب السياسية الحديثة، وما يرتبط منها بالفكر الليبرالي على وجه الخصوص.

4-2-1- المسألة السياسية وسؤال التأصيل

استثمر الأستاذ علّال الفاسي، بوصفه مفكراً سلفياً، معرفته الدينية لتأصيل المسألة السياسية في علاقة بالنص الديني والتجربة السياسية الإسلامية، ويمكن تناول هذه المسألة من زاويتين:

- الزاوية الأولى: ترتبط بمبحث التشريع، حيث يعتبر الأستاذ علّال الفاسي أنّ المصدر الأساسي للتشريع في الدولة الإسلامية هو الشريعة باعتبارها "إلهية الأساس ليست بوضعية كبقية القوانين البشرية القديمة أو المعاصرة"[29]، لكنّه يستدرك، مستثمراً قدرته الاجتهادية من منظور مقاصدي واضح، ليؤكد أنّه رغم الطابع الإلهي للشريعة الإسلامية، الذي يتعارض مع الطابع الوضعي للقوانين، فإنّ الشارع "وضع أسساً لإشراك المسلمين في التشريع عن طريق الاجتهاد".[30]

وعندما ينطلق الأستاذ علّال الفاسي من التجربة المغربية، ليوضح المسار الذي قطعه التشريع في المغرب، فهو يذهب إلى أنه "كانت هناك استحسانات فقهية مبنية على الاجتهاد في السياسة الشرعية، من طرف السلطان سيدي محمد بن عبد الله، ثم ظهرت حركة وطنية دستورية في أيام السلطان عبد العزيز وضعت مشروع دستور وقانون مدني".[31] وهو حينما يعرض لهذا التطور التشريعي (من الاستحسان الفقهي إلى الدستور والقانون المدني) فهو يعتبره أمراً طبيعياً، جاء نتيجة الاحتكاك مع ثقافة الغرب، "فقد اجتاحت البلاد الإسلامية موجة من التشريعات المستمدة من قوانين الغرب".[32]

لكنّ النقاش الحقيقي الذي يسعى الأستاذ علّال الفاسي إلى تدشينه، لا يرتبط بالبحث في مشروعية التشريعات الوضعية، لأنّ الأمر محسوم في نظره، فالشارع وضع أسساً لإشراك المسلمين في التشريع عن طريق الاجتهاد. لكنّ الأمر لا يتوقف عند هذا الحد، لأنّ الإشكال الحقيقي يرتبط بمن فوّضه الشرع مسؤولية التشريع، هل هو الخليفة أو السلطان الذي كان يشرّع، باعتماد إجراءات سلطانية حملت أسماء مختلفة بحسب

[29]- المرجع نفسه، ص 58
[30]- المرجع نفسه، ص 58
[31]- المرجع نفسه، ص 61
[32]- المرجع نفسه، ص 61

الدول المسلمة (البراءة أو الفرمان العالي في تركيا، المرسوم العالي في تونس، الظهير الشريف في المغرب)؟[33] أو هل هي المجالس النيابية/التشريعية التي تمثل الإرادة الشعبية؟

إنّ الجواب واضح بالنسبة للأستاذ علّال الفاسي "إنّ الحق الذي يعطيه الإسلام للخليفة أو ولي الأمر ينتقل مع الاختصاصات المعطاة للمجالس النيابية وللحكومات التي تشارك المجلس أو رئيس الدولة في السلطة التشريعية".[34] ويوضح الأستاذ رأيه بالاستناد إلى النص الديني، ففي اعتباره أنّ "تقييد الأمير أو ولي الأمر بالاستشارة ومبادلة النظر ليس بالشيء الجديد على الإسلام، فإنّ القرآن يؤكد صفة المؤمنين إذ يقول: (وأمرهم شورى بينهم)، ويأمر نبيه عليه السلام بقوله: (وشاورهم في الأمر)".[35]

- الزاوية الثانية، ترتبط بمبحث السيادة، ومن خلال هذا المبحث يقارب الأستاذ علّال الفاسي سؤالاً شائكاً في الفكر الإسلامي، وهو الذي ساهم في عرقلة المسيرة الديمقراطية عندنا، لأنّ الفكر السلفي النصي اعتبر أنّ ربط السيادة بالشعب، في المنظومة الديمقراطية الحديثة، هو كفر بواح ما دامت السيادة لله وحده. لكنّ الأستاذ علّال الفاسي يستثمر قدرته الاجتهادية وروحه المقاصدية لمقاربة هذا الإشكال، فهو يعتبر أنّ مسألة السيادة تنقسم إلى جزأين: سيادة أصلية هي لله سبحانه وتعالى، ومعنى ذلك ضرورة الرجوع لله في الأمر والنهي. وسيادة عملية، وهي مستمدة من الشعب باعتباره الذي يعين أهل الحل والعقد في الأمّة.[36]

إنّ الأستاذ علّال الفاسي، ومن منظور منهجي توفيقي، كان يسعى إلى تثبيت أسس الفكر الديمقراطي الحديث في الثقافة الإسلامية عامة وفي الثقافة المغربية بشكل خاص، وقد ساعده على ذلك الجمع بين الأصالة والانفتاح، فهو بقدر ما يلتزم بمبادئ الروح الإسلامية، في بعدها المقاصدي، يكون في الآن نفسه في مستوى تحديات العصر التي تفرض توطين نموذج الدولة الحديثة. ولذلك نجده يستخلص، بعد تقسيمه لمبحث السيادة إلى سيادة أصلية وسيادة عملية، أنّ سند الحكم في الدولة الإسلامية هو إرادة الشعب المسلم، وسند الأمّة في الحصول على هذه السلطة هو الدستور المكتوب الذي هو القرآن. فيكون الإسلام اعترف لمجموع الأمّة بما اعترف به رجال الدين السابقون للملوك والرؤساء أو لبعض الطوائف".[37]

---

[33]- المرجع نفسه، ص 59

[34]- المرجع نفسه، ص 61

[35]- المرجع نفسه، ص 61

[36]- المرجع نفسه، ص 215

[37]- المرجع نفسه، ص 219

إنّ الأستاذ علّال الفاسي، وهو يثير مبحثي التشريع والسيادة في علاقة بالتجربة الإسلامية، لا يكتفي باستقراء الآراء الفقهية، بل إنّه يتجاوز ذلك إلى تقرير أحكام شرعية مسنودة بالدليل الشرعي الواضح وكذلك بقوة الواقع المتحرك، وهنا تكمن قوة المشروع الفكري للأستاذ، ومنه قوة مشروعه النضالي الطموح الذي كان يزعزع أركان الفكر السلطاني.

4-2-2- المسألة السياسية وسؤال التحديث

إذا كان الأستاذ علّال الفاسي قد ركّز على تأصيل السؤال السياسي في الثقافة العربية/الإسلامية، عبر استثمار آلية الاجتهاد في قراءة النص الديني، فإنّه لم يغفل عن الانفتاح على المرجعية الفكرية والسياسية الحديثة، وهذا ما جعله مهووساً بسؤال التحديث في علاقة بالمسألة السياسية، بشكل خاص، لأنّه اقتنع بأنّ تخلف الأمّة العربية/الإسلامية يعود إلى فشلها في توطين مقاربة سياسية حديثة تساعد على تأسيس نموذج حديث للدولة، لذلك نجده، بانتمائه السلفي، ينفتح من دون مركّب نقص على التجارب السياسية الحديثة، وينهل منها لبناء تصور حديث للدولة والسلطة والأمّة. ويمكن مقاربة هذا التصور الحديث في مشروع الأستاذ علّال الفاسي باعتماد المحاور التالية:

- الأمّة صاحبة السلطة: من خلال مقاربته لمبحث السيادة في الفكر الإسلامي، خلص الأستاذ علّال الفاسي إلى ربط السيادة العملية بالشعب. وإذا كان قد نجح في تأصيل هذا المفهوم، في علاقة بالمرجعية التراثية، فإنّه سيعمل كذلك على ربط المفهوم ذاته بحركية الفكر السياسي الحديث، حيث ينطلق من فكرة يعتبرها مسلمة "وإذا نحن اعتمدنا أولاً، وبالذات، على أنّ الأساس الأخلاقي للسلطة هو أنها تعمل لصالح الجميع، فليس من الممكن أن تتعقل نوعاً من أنواع السلطة إلا مع هذا الشرط الذي هو غايتها".[38] وبناء على هذه الفكرة/ المسلمة (الأساس الأخلاقي للسلطة أنّها تعمل لصالح الجميع)، والتي هي بالمناسبة فكرة حديثة تعتبر من ثمار الحداثة السياسية التي نجحت في قلب المعادلة السياسية من خدمة الشعب للسلطة إلى خدمة السلطة للشعب، بناء على هذه الفكرة ينطلق الأستاذ علّال الفاسي، في دفاعه عن المصدر الشعبي للسلطة، ويؤكد "إنّ الأمّة هي صاحبة السلطة والحفيظة عليها لأنّ السلطة كامنة في الأمّة، ومنها تصعد إلى أيدي الرؤساء وأولي الأمر، ومن حق الأمّة وواجبها أن تظلّ حارسة على مواطن الاستعمال لما هو منها وإليها".[39]

[38]- علّال الفاسي، النقد الذاتي، مرجع سابق، ص 13

[39]- المرجع نفسه، ص 137

إنّ الأستاذ علّال الفاسي، وهو يربط ممارسة السلطة بالأمّة خلال مرحلة بدأ خلالها الفكر السياسي الحديث يتشكل في المغرب، كان يؤسس في الآن نفسه لثقافة سياسية جديدة، هي التي تحكّمت في الفكر السياسي الأوروبي الحديث وقادت فتوحاته الديمقراطية. وتقوم هذه الثقافة على أساس الانتقال من مرحلة الحكم المطلق، الذي كان يقضي بأنّ السلطة (مقدّسة، أبوية، مطلقة) إلى مرحلة الحكم الديمقراطي الحديث الذي يقر أنّ السلطة شأن بشري محض فلا علاقة لها بقدسيّ ولا بمقدّس، وإنما هي ترتيب يقرّه البشر فيما بينهم وفقاً لإرادتهم".[40] وبالاعتماد على هذه الثقافة السياسية الجديدة، كان الأستاذ علّال الفاسي على تمام الوعي بالطفرة السياسية التي تحققت في العالم الحديث، ولذلك نجده يقرّر بثقة المفكر: "فحقّ الأمّة في أن تحكم نفسها بنفسها يتفق تماماً مع حقها في أن تختار من تنيبه عنها في تسيير شؤونها".[41]

لكنّ نزعة السياسي والمناضل، في شخصية الأستاذ علّال الفاسي، تدفعه إلى التنبيه إلى أنّ حق الأمّة في أن تحكم نفسها بنفسها ليس تصوّراً مثالياً بقدر ما هو ممارسة عملية، ولذلك فهو يحثّ على المشاركة السياسية، باعتبارها المدخل الرئيس لتجسيد هذا الحق، "إنّ كل عضو من الجماعة سلطة معنوية، أي حقاً لحراسة سير السلطة ومراقبتها والتأكد من العادات التي تجعلها من الحكم، وهذا الحق يستدعي واجباً معنوياً على كلّ من يملكه، ولذلك لا يصحّ أن يتخلى فرد من أفراد الأمّة عن العمل السياسي، أي عن مراقبة السلطة وأعمالها".[42]

- الفصل بين السلط: عبّر الأستاذ علّال الفاسي عن وعي سياسي عميق حينما اعتبر أنّ مبدأ الفصل بين السلط، الذي جاء به (مونتسكيو) في كتابه (روح القوانين)، كان موجّهاً لمحاربة الحكم المطلق. ولذلك فهو يؤكد أنّ "الديمقراطية تستدعي بطبيعتها تقسيم العمل على القائمين بالحكم، لأنّ تكديس الأمر في يد واحدة أو وجهة معينة يعطيها مقدرة هائلة بالنسبة للمحكومين. ويعلق الأستاذ علال الفاسي: وهذه المسألة تدرس عادة منذ القرن الثامن عشر في فرنسا على الشكل التقليدي الذي وضعه (مونتسكيو)، وهو يقسم السلطة إلى ثلاثة أنواع: التشريعية، التنفيذية، القضائية. وهو ما يسمّونه بالفصل بين السلطات".[43]

إنّ الأستاذ علّال الفاسي، وهو يتحدث عن الفصل بين السلط، كان يوجّه، ضمنياً، نقداً لاذعاً للفكر السلطاني الذي يمنح السلطان جميع السلطات ويجعله خليفة لله في الأرض، وهذا ما أسّس للاستبداد في تاريخنا

[40]- سعيد بنسعيد العلوي، الإسلام والديمقراطية، سلسلة المعرفة للجميع ع: 26 أكتوبر، نونبر 2002 منشورات رمسيس، ص ص 52- 53

[41]- علّال الفاسي، النقد الذاتي، مرجع سابق، ص 139

[42]- المرجع نفسه، ص 137

[43]- المرجع نفسه، ص 144

السياسي، وذلك لأنّ تكافؤ السلط (تشريعياً وتنفيذياً وقضائياً) كان، وما زال، غائباً عن ممارستنا السياسية لأنّ جميع هذه السلط تجتمع في يد واحدة.

- سلطة حزب الأغلبية: إذا كان الأستاذ علّال الفاسي قد تحدّث عن ربط السلطة بالأمّة وكذلك عن فصل السلط، كمقومات أساسية لأيّ تحديث سياسي مرتقب فإنه، في الآن نفسه، قد عبّر عن وعي فكري وسياسي عميق حينما أكّد أنّ الفصل بين السلط لا يكفي وحده لمواجهة الحكم المطلق، بل إنّ هذه المواجهة تمرّ عبر أحزاب سياسية قويّة تمتلك مشاريع قادرة على إحداث التغيير الاجتماعي والسياسي.

وينطلق الأستاذ علّال الفاسي من أطروحة (موريس دوفرجيه) ليؤكد على أنّ بناء التوزيع (توزيع السلط) يجب أن يتأسس على نسبة النفوذ الحزبي في البلاد، لأنّ ازدهار الأحزاب السياسية غيّر تغييراً عميقاً شكل العلاقات التي كانت بين المنظمات الحكومية وما لها من وسائل العمل المتبادل.[44] ويضيف الأستاذ، اعتماداً على الأطروحة نفسها، فقد أصبح حزب الأغلبية الرابطة الأقوى بين السلطة التنفيذية وبين البرلمان، وأصبح للمنظمات السياسية، بصفة عامة، نفوذ عميق على اختيار أهل الحل والعقد، كما يظهر من تحليل الأنظمة الديمقراطية.[45]

إنّ الأستاذ علّال الفاسي واعٍ بدور الأحزاب في قيادة أي تحوّل ديمقراطي، وهذا ما سعى إلى بلورته من خلال الممارسة الحزبية كزعيم لحزب الاستقلال، لكنّ ما يميز الوعي السياسي للأستاذ هو ارتباطه بالفكر الليبرالي الحديث الذي يؤمن بالحرية والتعددية، ولذلك نجده يربط فكرة الحزب الواحد بالنظام الاستبدادي، حيث يقوم الحزب في هذا النظام بلعب الدور الرسمي في الدولة، ويصرّح الأستاذ بصراحة سياسية: ومن الطبيعي ألا نقبل هذا النظام الذي يؤدّي إلى تكدّس السلطة في يد فئة واحدة.[46]

لقد كان الأستاذ علّال الفاسي يفكّر في التحديث السياسي بالدرجة نفسها التي فكّر بها في التأصيل، وهو في كلتا الحالتين لم يتراجع عن مطالبه الديمقراطية، بل زاوج بين التفكير والنضال لفرض هذه المطالب، ولعل المداخل الفكرية التي اعتمدها تشي بقوة الطرح الفكري الذي تردّد صداه لعقود في مشروع الحركة الوطنية.

---

[44]- المرجع نفسه، ص 144

[45]- المرجع نفسه، ص 144

[46]- المرجع نفسه، ص 144

– على سبيل الختام

من سؤال التأصيل إلى سؤال التحديث، كان الأستاذ علّال الفاسي يسعى إلى تحقيق وسطية الإسلام، سواء على مستوى التفكير أو على مستوى الممارسة، إنّه السلفي المنفتح، وفي الآن نفسه الليبرالي المحافظ، إنه المفكر المنهجي وفي الآن نفسه المناضل الصلب، لقد كان الأستاذ علّال الفاسي كُلّاً في واحد، إنّه شخصية في وزن وطن بكامله. ولعلّ هذا التوازن والتكامل كذلك، في شخصية الأستاذ، يتجاوز المستوى الذاتي إلى المستوى الجماعي، بالنظر لما تميّز به الفكر الإصلاحي المغربي من قوة في الطرح النظري ومرونة في الممارسة العملية، ولذلك لا يمكن للمطلع على هذا الفكر أن يعثر على أيّ شكل من أشكال التطرف التي ابتلي بها الفكر العربي الإسلامي بعد نجاح المؤامرات التي حيكت ضد الفكرة الإصلاحية، وهو تطرّف لا نستثني منه أي تيّار سواء أكان سلفياً أم ليبرالياً أم قومياً أم يسارياً.

لقد نجح الفكر الإصلاحي، العربي عموماً والمغربي خصوصاً، في إثارة الأسئلة الحقيقية في علاقة بالمسألة الاجتماعية والمسألة السياسية بشكل خاص، وذلك لأنّ النخبة الإصلاحية جسّدت إشكالية التخلف التي يعاني منها العالم العربي/الإسلامي، في الاستبداد السياسي والتردّي الاجتماعي، باعتبارهما المدخلين الأساسيين اللذين يقودان لفهم عمق الإشكال. ولذلك نجد الأستاذ علّال الفاسي، كأبرز الأصوات الإصلاحية في المغرب، يقارب إشكالية التخلف باعتماد المدخلين معاً. فعلى المستوى الاجتماعي وجّه الأستاذ تفكيره ونضاله لمواجهة جميع أشكال الظلم الاجتماعي التي تعبّر عنها الفوارق الطبقية المهولة بين الفئات، كما تعبّر عنها الأنانية الاجتماعية التي تقتل روح التكافل والتضامن. أمّا على المستوى السياسي فقد كان الأستاذ علّال الفاسي واضحاً في مطالبه الديمقراطية ومؤكداً، في الآن نفسه، أنّ هذه المطالب تستمد شرعيتها من الدين الإسلامي، وكذلك من المرجعية السياسية الحديثة.

المصادر والمراجع المعتمدة

- أبو إسحاق الشاطبي، الموافقات، تحقيق عبد الله دراز، ط: 2، 1975، ج: 2
- علّال الفاسي، مقاصد الشريعة الإسلامية ومكارمها، دار الغرب الإسلامي، ط: 5
- علّال الفاسي، النقد الذاتي، المطبعة العالمية، القاهرة، ط: 1، 1952
- أحمد الريسوني، نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي، ط: 1، 1990، دار الأمان، الرباط
- محمد شكري سلام، المثقف السلفي وإشكالية الإصلاح الاجتماعي، عالم الفكر، المجلد التاسع والعشرون، العدد الأول.
- سعيد بنسعيد العلوي، الاجتهاد والتحديث: دراسة في أصول الفكر السلفي في المغرب، سلسلة الفكر العربي المعاصر، نشر: مركز دراسات العالم الإسلامي، ع: 3
- سعيد بنسعيد العلوي، الإسلام والديمقراطية، سلسلة المعرفة للجميع، ع: 26، أكتوبر، نونبر 2002، منشورات رمسيس.

MominounWithoutBorders

@ Mominoun_sm

Mominoun

الرباط – المملكة المغربية

ص.ب : 10569

هـاتـف: 00212537779954

فاكس: 00212537778827

info@mominoun.com

www.mominoun.com